

المقاربة التداولية في التراث البلاغي العربي بين التنظير والإجراء والخبر والإنشاء: نموذجاً

د. أحمد حليم كريم

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

توطئة

يبتغي البحث التعرف على المقاربات التداولية التي اتجهت إلى قراءة التراث البلاغي قراءة تداولية لتلمس جذور المنهج التداولي في التراث العربي . ولما كان التراث العربي واسعاً بمجالاته المعرفية الرحبة وميدان المقاربات ففضاضاً من غير حد فقد اتجهنا نحو اصطفاء المقاربات التداولية في الخطاب البلاغي العربي بوصفه أنموذجاً للقراءة البحثية والمنهجية . ويحاول البحث من خلال التعرف على المقاربات التداولية في التراث البلاغي عند العرب - من خلال موضوع الخبر والإنشاء - الكشف عن دقة المقاربة وعمقها وقربها من التراث البلاغي نفسه تارةً وعمّا يعترض المقاربة التداولية مع ظواهر البلاغة العربية من عقبات تحول دون قيامها . ولعل سبب الاهتمام بالتداولية دون غيرها أنها غدت - أي التداولية - منهج العصر من حيث هي أحدث أنموذج ونظرية لسانية استطاعت استيعاب وهضم إشكالات النقد اللساني الموجه للبنىوية وما بعدها أولاً ، وثانياً دخولها ميادين الفكر كافة ، إذ تغلغلت التداولية في مناحي الفكر والحياة فشملت السياسة والاجتماع والتاريخ والفلسفة وعلم النفس والإعلام واللغة والبلاغة والنقد وغير ذلك من حقول معرفية متنوعة . ونظراً لأهمية المجال التداولي والتفات الدارسين العرب إليه بالبحث عن هويته في أصول التراث العربي ولاسيما البلاغي ابتغت ورقنتا البحث والتعرف والكشف عن أهمية تلك المقاربات ، من خلال المحاور المنهجية الآتية:

- نشأة التداولية .

- عناصر الخطاب التداولي .

- المقاربات التداولية في التراث العربي .

- المقاربات التداولية في التراث البلاغي العربي - الإنشاء .

- الخلاصة . ينطلق بحثنا في المقاربات التداولية للتراث العربي من ركنين أساسيين هما التعريف بالتداولية وعناصر الخطاب التداولي أولاً ثم البحث عن موارد المقاربة في التراث البلاغي ومحاولة تحليلها ومناقشتها والنظر في مدى استجابة التراث لهذه المقاربة النقدية ثانياً .

نشأة التداولية: للتداولية علاقات تجاور وصلات بميادين كثيرة تنوزعها فمنها في المنطق والفلسفة والبلاغة وعلم اللغة وعلم الاجتماع وغيرها من العلوم التي تعنى بالدلالة في دراسة اللغة⁽ⁱ⁾ . وقد أدرك بلومفيلد وهو أحد رواد الاتجاه السلوكي في دراسة اللغة منذ خمسينيات القرن المنصرم أن المعنى هو " نقطة الضعف في دراسة اللغة ، وسيبقى حتماً هكذا حتى تتقدم المعرفة البشرية شوطاً أبعد بكثير من وضعها في عصره . وقد أدرك بحسه أن دراسة اللغة بحاجة إلى تفسير علمي دقيق لتفسير حلول الكلمات محل الأشياء والموجودات والمواقف والوجود كله"⁽ⁱⁱ⁾ . ولهذا السبب أظن أن البحث في التداولية عسير بعض الشيء لعدة أسباب من أهمها صعوبة تصنيف اتجاهاتها لأن مدار حركة البحث فيها مازالت متواصلة إلى اليوم فهي لا تمتلك ثباتاً منهجياً ببناءً ولتنوزع نشاطاتها على أقطاب العملية التواصلية وهم (المتكلم والرسالة والمتلقي والسياق) ، ومسألة البحث فيها أكبر بكثير من إثارة الحركة والجلبة على مستوى المصطلح فقط . - وإن كان الاضطراب الاصطلاحي لا علاقة لعلماء اللسانيات الغربيين به بقدر علاقة المترجمين والناقلين والباحثين العرب في مجال التداولية . ويرى ستيفن ليفنسون أن الدافع وراء نشوء هذا الفرع اللساني الحديث كان بسبب معارضة توجه جومسكي الذي جعل من اللغة مجرد وسيلة أو قدرة ذهنية معزولة عن مستخدمها وسياقها التواصلية ووظائفها الاجتماعية والمرجعية⁽ⁱⁱⁱ⁾ . ويشاطره الرأي روبين لأكوف وهو من التوليديين الأوائل الذين شككوا في إمكانية دراسة الدلالة معزولة عن سياقاتها الثقافية والاجتماعية^(iv) . ولا تغالي إذا ما قلنا إن التداولية هي تطور نوعي للدراسات والبحوث في سيميائيات التواصل إذ تعد التداولية جزءاً من الاتجاه السيميائي عند بعض اللغويين . ولعل من أبرز المؤثرين في نشأة الدراسات التداولية على المستوى الفكري في دراسة لغة التواصل الاعتيادية هو الفيلسوف فيتجنشتاين - ولاسيما أثره في أوستن يبدو واضحاً - إذ درس فيتجنشتاين اللغة العادية وأرسى مفهوم (العب اللغة) الذي يتلخص مفاده من أنه "لا توجد دلالات في ذاتها ثابتة ونهائية، يمكن للغة أن تعبر عنها، وليست هناك دلالة مستقلة عن الفعل اللغوي المرتبط بسياق ما"^(v) . وبحسب ذلك فاللغة لا تكشف عن دلالات خارجة عنها، بل هي تنتج دلالاتها بحسب بنية الأنساق اللغوية والسياقات التي تحف بها^(vi) . ومن ثم فقد نمت التداولية من خلال كتابات أوستن وسيرل ولاسيما كتاب أوستن (كيف ننجز الأشياء بالكلام) . والتداولية تختلف عما سمي بالاتجاه الذرائعي في الفلسفة فضلاً عن اختلافها عن البنوية - ولاسيما اتجاه سوسير وجومسكي - في دراسة اللغة من عدة جهات أهمها:

١ / أنها تعنى بالأشكال الدلالية ومستوياتها بينما يهتم البنويون بالأشكال الدالة .

٢ / تهتم بالسياق اللغوي في مقابل اهتمام البنويين بالنظام اللغوي - أي بعناصر انتظام البنية المجردة - .

٣ / اهتمامها بالكلام وعلاقته بالمتكلم في مقابل اهتمام البنويين بالأنساق المضمرّة من وراء القول .

٤ / عنايتها بعلاقة اللغة بالكلام وبالمتلقي وعدم جدوى التفريق بين اللغة والكلام في مقابل إصرار البنويين على إقامة التفريق بين الأخيرين وإقصاء انجاز الكلام على مستوى التواصل عن الدراسة والمعاينة العلمية في بحوثهم^(vii) . وعلى هذا فقد قام البحث التداولي بقلب نتائج ركائز الفكر البنوي في عدد من القضايا اللسانية لعل من أهمها :

١ / أسبقية الاستعمال الوصفي والتمثيلي للغة .

٢ / أسبقية النظام والبنية على الاستعمال .

٣ / أسبقية القدرة على الانجاز .

٤ / أسبقية اللغة على الكلام^(viii) .

وهذا يعني أن الدراسات اللسانية البنوية كانت تقترب عن البحوث التداولية من حيث إن الأولى تهتم بعملية إنتاج اللغة في مستواها الصوري من خلال النظر إلى كفاية المتكلمين ومحاولة التعرف على الشفرة من الداخل) . وأما التداولية فهي تهتم بمختلف الإسقاطات التأويلية التي يفرزها الأداء التعبيري من خلال معاينة السياق والمرجع . وبحسب ذلك ستكون مهمة البنوية البحث في

الكفاية اللغوية المجردة بينما هدف التداولية هو الوصول إلى الكفاية التواصلية من خلال البحث في سياقات الأداء اللغوي ومرجعياته المتحركة وغير الثابتة على العكس تماما من البحث الأسنسي البنيوي الذي ينطلق من بنى قارة لمرجع قار في الخطاب . وعلى الرغم من افتراق الاتجاه البراغماتي عن البنيوية إلا أننا لا نستطيع أن نجزم بأن البراغماتية استطاعت التخلص من الوصف والتصنيف البنيويين في دراستها للغة إذ نجدهما حاضرين في كل عمليات استخلاص ودراسة كيفية حدوث التواصل اللغوي بين المتكلم والمخاطب من خلال حرص التداوليين -من مثل (أوستن وسيرل وستراوسن وغيرهم)- على حصر أشكال وأنماط مقاصد المتكلم في خطابه وما قواعد غرايس الأربع (الكم، والكيف، والعلاقة، والطريقة) إلا نوعا من الوصف المجرد لوظائف اللغة التداولية للمتكلم. فالوصف والتصنيف إجراءان لازمان في تتبع الكيفية التواصلية بين طرفي الخطاب (المتكلم والمتلقي) ويؤيدنا في ذلك قول الأسنسي الشهير فان دايك (Teun A. Van Dijk) "ينبغي أن لا ننسى أن الهدف الرئيس للبحث البراغماتي يجب أن يكون تفسير وتصنيف خصائص وسمات الاستعمال اللغوي التواصلية مهما تعددت دراسات السياق في التداولية" (ix). إذن فالهدف الذي يراه فان دايك في دراسة مقاصد ونوايا المتكلم من خلال سياق الخطاب هو حصر مستويات اللغة التداولية إذ يذهب إلى أننا "ينبغي لنا أن ينصرف انتباهنا إلى أصناف ومستويات اللغة التداولية من دون تمييز الوظائف التي تميز بعض التعبيرات اللغوية دون غيرها" (x). وهذا ما نعيه بالوصف المجرد العام الذي يوحد كل مقاصد الخطابات -من دون النظر إلى الفروق الجوهرية لوظائف المقاصد في داخل كل خطاب أو خطاب معين- في هيكل وصفي نظري عام من أجل التسنين لها. وإذا ما تركنا خصائص البحث التداولي وافتراقه عن اتجاهات التفكير البنيوي في اللغة إلى اتجاهات التداولية وجنورها فسنجد جذرين مهمين وكبيرين أثرا في نمو الدراسات التداولية، وهما :

الأول: البلاغة الأرسطية ولاسيما باب الخبر والإنشاء أو كما يصطلحون عليه بباب (القضايا). وذلك أن مركز اهتمام البلاغة الأرسطية هو العناية " باستعمالات الخطاب نفسه للتأثير في فكر وعقل المخاطب على نحو خاص" (xi) فهي بلاغة إقناعية ذات نزعة عقلية وقد عمق هذا الاتجاه كل من موريس وبار هيلل .

الثاني: الدراسات الذاتية والاجتماعية للغة ويمثل هذا الجذر كل من بنفست في دراسته للجانب الذاتي في اللغة متأثرا خطى العالم الأسنسي رومان جاكوبس في دراسته لوظائف اللغة الست في نظرية التوصيل وهو وريث التقاليد اللغوية الأوروبية ويعنى بدراسة (التخاطب) وأما الآخر فهو جون فيرث الذي أرسى دعائم البحث اللغوي الاجتماعي من خلال دراساته اللغوية التي انتشرت في انكلترا وأميركا وقد يكون أوستن قد أفاد من فيرث الذي تأثر بدوره الدراسات السياقية لعالم الأجناس ماليونفسكي، إذ عد اللغة جزءا من ثقافة المجتمع ، ولا يمكن للبحث في الدلالة أن ينفصل عن مقام التخاطب (xii) وعلى صعيد الأدب والنقد الأدبي فقد أثرت التداولية تأثيرا كبيرا في حركة النقد الأدبي إذ تغلغت في حركة التأليف النقدي ولاسيما عند الغربيين فألف روجر سيل كتابه المهم (التداولية الأدبية) الذي طرح فيه رؤاه عن تداولية النقد الأدبي التي حصرها في محورين هما :-

١. التأسيس لمفهوم التواصل في السياقات الأدبية من خلال عنايته واهتمامه بوسائل التوصيل في السياق.

٢. التحليل التداولي الأدبي هو حصيلة الجمع بين محورين هما :

أ- تحليل عناصر الخطاب من الخارج إلى الداخل لتحديد وسائل التعبير التداولي من مثل (الإضمار Implicature) و(الافتراض Presupposition) و(الحجاج Persuasion).

ب- تحليل عناصر الخطاب من الداخل إلى الخارج لإقامة الصلة بين هذه العناصر والإمكانات الموجودة خارج النص في عالم الكاتب أو المؤلف/المتكلم والقارئ أو المتلقي. من مثل علاقات القوة والسلطة ، المركز والهامش، الذات والآخر، التقاليد والمواضعات الثقافية، توليد الروابط والعلاقات والتفاعلات التداولية جميعا (xiii).

أما اتجاهات البحث التداولي فيمكن تصنيفها إلى ثلاثة اتجاهات هي :

أولاً: " دراسة الأعمال اللغوية في ذاتها وذلك بتقسيمها إلى أنواع وبوصف القرائن الدالة عليها وبوصف الأقوال المشتملة عليها وهي الأقوال التي تعرف بالإنجازية" (xiv) وبرز أعلام هذا الاتجاه هم أوستن نفسه وسيرل وشتراوسن .

ثانياً: "دراسة الأعمال عن طريق المحادثة وقوانينها وسبل المتكلم في التعبير عن نفسه على صورة تجعل المخاطب قادرا على فهم مقصوده باستعمال عمليات ذهنية معينة" (xv) ومن أشهر أعلامه غرايس .

ثالثاً: " دراسة متضمنات القول والافتراضات المسبقة والمحاجة" (xvi) وبرز أعلامه دكرو .

وهذه الاتجاهات جميعها تسعى إلى تأكيد اجتماعية اللغة وتشدد التداولية على دراسة علامات اللغة بصورة مكثفة من خلال العناية بالذات المتكلمة وسياقات كلامها (xvii) . وان اختلفت زوايا النظر في اتجاهات دراسات التداولية الثلاثة . إذ يذهب جيوفري ليتش إلى " أننا لا نستطيع أن نفهم طبيعة اللغة نفسها في الواقع إن لم نفهم كيفية استعمال المتكلم للغة من أجل التواصل" (xviii) ولا يمكن لنا دراسة اللغة من دون معرفة السنن والعلامات التي تتركب منها في داخل المجتمعات الإنسانية العامة وبحسب تصنيف موريس وكارناب للعلامات يمكننا دراسة العلامات على النحو الآتي:

١/ من ناحية التركيب من خلال دراسة علاقة العلامات بعضها ببعض في شكل لغوي تركيب صحيح ومفيد . وهو مجال الدراسات النحوية .

٢/ من ناحية الدلالة وهو يهتم بدراسة علاقة العلامات بما تدل عليه بغض النظر عن المتكلم والمتلقي على مستوى التواصل . وهو مجال علم الدلالة .

٣/ من ناحية التواصل وهو يهتم بدراسة علاقة العلامات بمستعملها المؤلفين لها وبعلاقتها بالمتلقين لها (xix) . على مستوى التداول أو المواضعات الاجتماعية العامة على مستوى المجتمع بصورة عامة والخاصة على مستوى الملكة اللغوية الفردية للمتكلم نفسه . وهو مجال التداولية . إذ يمكننا أن نصف الأفق التداولي للعلامات إلى صنفين هما :

الأول: الأفق التداولي الاجتماعي العام على مستوى مستعملي لغة ما في مجتمع معين .

الثاني : الأفق التداولي الشخصي أو الخاص بين أي طرفين متخاطبين . تواضعا على لغة أو سنن ما في خطاب ما يعبر عن مقاصدهما الخاصة. فمثلا لو أخذنا جملة (ممنوع الدخول) أو (كيف حالك ؟) فهي لاتصف شيئا، ولا تخبر عن شيء، ولا تثبت أمرا فهي يمكن أن تكون إشارة اجتماعية عامة متداولة عند طبقات المجتمع كافة ضمن الأفق التداولي العام ويمكن أن تتحول إلى رمز يتواصل به طرفان أو شخصان اتفقا على استعمال الجملة في أمر ما قد يكون مخالفا أو خاصا أو سريا. وكذلك الأمر يخص ألفاظ اللغة

ومستوياتها- الصوتية والتركيبية والدلالية- بين أي متخاطبين يقصدان التعمية والتحليل أو تشفير الموضوعات الاجتماعية العامة والقارة عند أبناء مجتمع ما حتى في المخاطبات الاجتماعية العامة إذ لا يمكن كشف وظيفة التعمية أو (الإزاحة التداولية الخاصة) وذلك لتعمية – المتكلم والمخاطب- للعلامات فلا يمكن لطرف ثالث أن يهتدي إلى دلالة العلامات لأنها ستبدو مألوفة المقاصد لديه في حين هي ليست كذلك ولا يمكن للطرف الثالث كشف (الإزاحة التداولية) بين المتخاطبين إلا من خلال ملاحظة (سياق الموقف) أو حركات الوجه واليدين وما يطرأ من تعبيرات عليهما قد تكون كاشفة وفي أغلب الأحيان لا يمكن كشفها حتى مع ملاحظة (سياق الحال) . ولأجل بيان مرتكزات الدراسة التداولية لابد لنا من إيضاح عناصر الخطاب التداولي في التداولية .

عناصر الخطاب التداولي: يتكون الخطاب من عناصر عدة هي (المرسل) الذي تتنوع مقاصده بتنوع عناصر السياق فقد يقصد إلى (الإقناع) أو (السيطرة) أو (التوجيه) أو (التأثير في المتلقي) . و (المرسل إليه) . واليه يتجه الخطاب . وعليه تقع مسؤولية تفكيك الخطاب وتأويله^(xx) . و (السياق) وهو أجزاء الخطاب اللغوي التي تحف بالكلمة في المقطع وتساعد في الكشف عن معناها ومن عناصره العلاقة بين المتخاطبين هل هي سلبية أو إيجابية أو لا توجد علاقة بينهما . ومن عناصره أيضا الزمان والمكان اللذان يحفان بالخطاب أو اللذان يتلفظ بهما المرسل في خطابه فما يصلح لزمان قد لا يصلح لآخر وما يناسب مكانا قد لا يناسب مكانا آخر^(xxi) . ف (السياق) ليس حالة خاضعة لاحتمال ما ، فهو سلسلة من الاحتمالات فضلا عن ان هذه الاحتمالات تتغير بمرور الوقت بحسب سياق الأحداث وتبدلاتها في السلوك اللغوي التواصلي^(xxii) . والسياس اعم من القرينة أو القرائن إذ يصنف برئت أنواع السياق إلى (سياق القرائن – أو ما يسمى بسياق النحو-) و (السياق الوجودي هو عالم الأشياء ، حالاتها، الأحداث، الزمان ، المكان) و (السياق المقامي- أي سياق المرسل والمحددات الاجتماعية) و (السياق الإنجازي- أي سياق تحول التلفظ إلى قوة إنجازية واقعية بمجرد التلفظ بالجمل نوات القوة الأدائية ولأعراف الاجتماعية أو الدور التعاقدية الذي يلحق إليه أوستن اثر كبير في هذا السياق-) و (السياق النفسي- أي الحالات الذهنية والنفسية الكاشفة عن المقاصد والرغبات والغايات-) . إذن فالقرينة جزء منضو في داخل هذه السياقات التي لا يتبين دور السياق ونوعه إلا من خلال وجود قرائن جزئية ملازمة له من ضمن تكوينه تكشف لنا عن هويته وبنيته^(xxiii) . وكثيرا ما يلتبس مصطلح (السياق) في المقاربات العربية بمصطلح (المقام) ولعل هذا الالتباس ممتد بين زمنين وثقافتين مختلفتين . فالمقام شاع عند العرب قديما واستعملوه في الدراسات البلاغية. ويبيد الدكتور تمام حسان تحفظه وامتناعه من مقارنة مصطلح (السياق) العربي بمصطلح (المقام) – أول الأمر- إذ يرى انه ينبغي أن ننظر إليهما بلحاظ استعمالات كلا اللفظين في الثقافتين الغربية والعربية لرؤية مدى قيام المقاربة وإحلال (المقام) بدلا من السياق. ولذلك فقد كان الدكتور تمام حسان يرى أن مصطلح (المقام) مشحون بحمولات معيارية أضافها البلاغيون العرب إليه، تحد من مقاربتة بالسياق فهو يقول بشأنه: "لقد فهم البلاغيون (المقام) أو (مقتضى الحال) فهما سكنونيا قالبيا نمطيا مجردا ثم قالوا لكل مقام مقال[...] فهذه المقامات نماذج مجردة، وأطر عامة، وأحوال ساكنة[...]" وبهذا يصبح المقام عند البلاغيين سكنونيا (static) .^(xxiv) وعلى الرغم من وعي الدكتور تمام حسان بالفرق بين استعمالات مصطلح (المقام) عند البلاغيين العرب القدماء وبين استعمالات مصطلح (السياق) عند اللسانيين الغربيين إلا انه يقارب مصطلح المقام بـ (السياق) من باب الإضافة المعرفية الجديدة التي من الممكن أن نتداول بها مصطلح المقام بثوب جديد. إذ يقول: " فالذي اقصد به المقام ليس إطارا ولا قالبيا، وإنما هو جملة الموقف الاجتماعي المتحرك الذي يعتبر المتكلم جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه، وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (speech event) وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل عملية الاتصال [...] ، وعلى الرغم من هذا الفارق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد، أجد لفظ المقام أصلح ما عبر به عما افهمه من المصطلح الحديث (context of situation) الذي يستعمله المحدثون"^(xxv) فهو- أي الدكتور تمام حسان - يوسع من مفهوم المقام ليجعل ما للسياق من عناصر هي (المرسل، الرسالة، المرسل إليه) للمقام ومقتضى الحال معا. بيد ان الدكتور تمام حسان لم يستقر عند حدود مقاربة (السياق) بـ (المقام) إذ نجده يعدل عنه في كتابه (اجتهادات لغوية) إلى مقاربة (السياق) بـ (الموقف) وهو يقسم (السياق) إلى قسمين هما (سياق النص) و (سياق الموقف) -الذي يقابل المقام فيما سبق- ويقول بشأنهما " إن سياق النص أما أن يكون قرينة تركيبية (نحوية أو معجمية) أو دلالية (قوامها العلاقات النصية). أما سياق الموقف أما أن يكون ذا دلالة واقعية أو ذهنية. فالواقعية مبناهما على العرف أو أحداث التاريخ أو مواقع الجغرافيا أو العلاقات العملية في إطار الموقف الذي وقع فيه الكلام. وأما الذهنية فإنها تنشأ من تداعي المعاني بحيث يثير بعضها بعضا في تسلسل منطقي (طبيعي لا صوري)"^(xxvi) . وعلى الرغم من تحميل الدكتور تمام حسان مصطلح (المقام) و (الموقف) دلالة (السياق) التداولية لا نستطيع أن نسلم مقاربتة أو منهجها ضمن الإطار التداولي بسبب توجه الدكتور تمام حسان إلى الاهتمام بـ (المتلقي) لشفرات لغة (المتكلم) دون العناية بـ (المتكلم) وعلاقتها بالمتلقي التي هي مدار البحوث التداولية إذ يقول بشأن ذلك: " لا بد من القول إنني أتخشى التورط في معظم نظريات التكلم speech act وواضعي البرامج والذرائعين pragmatists من حيث انهم يميلون إلى توجيه انتباههم أولا إلى المتكلم وإلى نواياه في التكلم. أما أنا فإن انتباهي يركز بصورة مباشرة إلى السامع أو القارئ"^(xxvii) وهو توجه جديد. زد على هذا فان محور (السياق) في الدراسات التداولية واتجاهاتها إذ يسميها ماكس بليك بـ (السياقية). جعلته أكثر تنوعا من حيث المفهوم في أغلب تيارات أو اتجاهات البحث التداولي ، إذ يذهب الدكتور نجم الدين قادر كريم الزنكي إلى أن السياق اشمل وأوسع من أن يرادف المقام أو القرائن اللفظية والمعنوية بل هو يضمهما جميعا^(xxviii) . في حين يرى محمد محمد يونس عدم إمكانية مقاربة مصطلح (المقام) بـ (السياق) بسبب عائقين الأول هو معيارية مصطلح (المقام) عند البلاغيين العرب القدماء إذ اشترطوا أن يأتي الكلام مؤكدا للمتكلم وجوبا، وللمتردد في قبوله استحسانا كما جوزوا أن يأتي الكلام خاليا من التأكيد إن لم يكن المخاطب منكرا وهكذا دواليك. فقد قننوا مجموعة سنن ضابطة للمقام^(xxix) ، والآخر يتعلق بالقرائن الخارجية المؤثرة في الكلام فهي " أكثر عددا واتساعا من أن تحصر أو توضع لها المعايير الثابتة، ولذا فهي متروكة عادة لتقديرات المتخاطبين باعتبارهم ينتمون إلى بيئة لغوية واحدة ويتقاسمون نفس الاعتقادات والتخمينات المرتبطة بالسياق"^(xxx) . فالسياق -من حيث المفهوم المعاصر- إذن فيه فائض دلالي يزيد على المقام ففي تصنيف هانسون ذي الدرجات الثلاث نجد أن مفهوم السياق في تداوليات الدرجة الأولى هو " الموجودات، أو محددات الموجودات، ومن ثم فالسياق الوجودي والإحالي هو: المخاطبون، ومحددات الفضاء والزمن"^(xxxi) أما السياق في تداولية الدرجة الثانية فهو سياق المعنى " الموسع عند ستالناكر، أي انه يمتد إلى ما يحس به المخاطبون. انه سياق الإخبار والاعتقادات المتقاسمة، لا السياق " الذهني" بل السياق المترجم إلى تحديدات العوالم الممكنة"^(xxxii) وأما السياق في تداولية الدرجة الثالثة فهو السياق المسؤول عن إبانة دلالة المعنى المباشر أو اللغة الضمنية أي السياق الذي يهتم بدراسة التعبير الضمني للتلفظات فيما إذا " تم التلفظ الجاد، أو الدعاية، أو فيما إذا سقنا مثلا بشكل تنبيها أو إعطاء أمر"^(xxxiii) . لذا

نرى انه لا يمكن تحديد وظائف اللغة على نحو الدقة أو الحصر من وجهة نظر تداولية مجردة وبمعزل عن تواضع المرسل واختياره للغة الكلام ومعرفة المرسل إليه لمقاصد المتكلم من خلال السياق الذي اختلفت زوايا ووجهات نظر التداوليين له وبحسب هذا الاختلاف تنوعت وتعددت اتجاهات البحث التداولي على ما نظن. فالسياق في اللسانيات متنوع الدلالات موزع الاتجاهات ونراه اكبر من أن يقارب بمصطلح (المقام) العربي .

المقاربات التداولية في التراث العربي:

ولو تأملنا التراث العربي لوجدنا الكثير من النصوص التي تحتوي على بعض المعايير التداولية فمثلا لو قرأنا صحيفة بشر بن المعتمر (ت ١٣٢ هـ) التي نقلها الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، لوجدنا فيها بعض السنن التداولية المتقدمة على عصرها آنذاك حيث يذهب بشر قائلا في أركان البيان " وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال، وكذلك اللفظ العامي والخاصي، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك، وبلاغة قلمك، ولطف مداخلك، واقتدارك على نفسك، إلى أن تفهم العامة معاني الخاصة، وتكسوها الألفاظ الواسطة [.....] فأنت البليغ التام" (xxxiv). فقد ضم هذا النص جملة من المبادئ التداولية كان من أهمها: أولا: إن الغرض من الخطاب أو اللغة هي إحراز الصواب والمنفعة وهو شرط تداولي لبيان الخطاب ووضوحه وهو ما يصطلح عليه اللغويون بشرط (الإفادة) فلتحقق نفع الكلام وإفادته ينبغي أن يكون مفيدا من جهة تركيبه تركيبا صحيحا وإفادته الدلالية التي تنبني على شرط الوضوح وإلا لكانت اللغة نظاما مغلق الدلالة وفي درجة الصفر وهو ما يعني الفراغ الدلالي الذي لا يلتصق من وراء الخطاب الملقى فائدة أو جدوى ترجى فهو يقف عند حدود تفسير المتكلم له فقط. فالإفادة استلزام (اجتماعي تواصلية تواضعي) . ثانيا: ملائمة اللغة لمستويات الخطاب والمخاطب ونقصد بالخطاب موضوع الرسالة اللغوية وجهة الرسالة ولغتها. وهذا ينتج ما نسميه بـ (تراتبية الخطاب اللغوي) التي تتأسس على تفاوت مستوياته وطبقاته الاجتماعية والوضعية التي يتجلى من خلالها المتكلم والسامع معا.

ثالثا: (اللغة الوسطى) وهي معيار تداولي جديد ينطلق من مبدأ الملاءمة والانسجام بين المقام والمقال في مخاطبة المتكلم للمتلقى وإفهامه ما يريد من خلال استعمال لغة تحافظ على حدود التخاطب اللغوي البين ونستطيع أن نصفها بلغة (البين بين) أي نقصد بها ليست لغة الخواص بصورة محض ولا لغة العوام على نحو خاص، فهذه اللغة تمتلك انتشارا وحضورا تداوليا بين لغات المجتمع كافة، ولعل مفهوم (اللغة الوسطى) قريب مما عرف فيما عند السكاكي بـ (متعارف الأوساط) في بحثه في موضوع الإيجاز والإطناب (xxxv). ويذهب بشر بن المعتمر في نص آخر له وهو " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، وكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" (xxxvi). ففي هذا النص نجد أن بشرا يشير إلى أهم ثنائيات البحث اللساني متناولا لها على نحو من التفصيل والمقابلة بين تلك الثنائيات وهي:

١. أقدار المعاني // أقدار المستمعين .
 ٢. أقدار المعاني // يوازنها المتكلم مع أقدار الحالات .
 ٣. يوازنها المتكلم مع أقدار المعاني
- إذن الخطاب التداولي في أثناء تكونه ينبغي أن يبنّي على معرفة المتكلم للغة التي سيتخاطب بها مع المستمعين بحيث تتناسب مع معجمه أولا ثم بعد ذلك عليه أن يراعي انسجام المعاني مع أقدار الحالات ولربما الحالات هنا تنصرف إلى:
١. المستوى العقلي والثقافي .
 ٢. الوضع النفسي ← التهؤ والاستعداد لتلقي الخطاب .
 ٣. الوضع الاجتماعي والديني والاقتصادي .
 ٤. الزمان والمكان .

على أن الأمر لا يقف عند حدود هذه المعايير المشترطة لإنتاج خطاب تداولي بّين، بل يتعدى ذلك إلى وضع كلام لكل طبقة والمقصود بـ (الطبقة) هنا هو المستمع نفسه، ثم جعل لكل مقام حالة. وهذا يعني أن على المتكلم عند إلقاء كلامه إلى المخاطب أن يراعي مقامه الاجتماعي وحاله النفسي، ويبدو من نص بشر بن المعتمر تداخل (الطبقة) مع (الحالة) من حيث المفهوم التداولي، ونرى في نص بشر أهمية الالتفات إلى تقسيم لغة المجتمع إلى طبقات. ثم بعد ذلك نجد أن بشرا يبدأ بتفريع هذه الثنائيات والموازنة بينها من أجل فهم طبيعة الخطاب التداولية. فعلى المتكلم أن ينطلق من تحقق شرط (انسجام) الخطاب تداوليا، وليتحقق ذلك عليه أن يسعى إلى :

١. مساواة قدر الكلام على قدر المعاني .
٢. مساواة قدر المعاني على قدر المقامات .
٣. مساواة قدر المستمعين على قدر الحالات .

بيد أن المطابقات تقتض مبدأ (الوضوح) في البيان. يروي لذلك الجاحظ مثلا على سيادة مبدأ مراعاة المتكلم للمخاطب على وفق هذه المطابقات الثلاث إذ يقول: " ومتى سمعت-حفظك الله- بنادرة من كلام الأعراب، فإياك أن تحكيها إلا مع إعرابها ومخارج ألفاظها، فانك إن غيرتها بان تلحن في إعرابها وأخرجتها مخارج كلام المولدين والبلديين، خرجت من تلك الحكاية و عليك فضل كبير. وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطعام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب [.....] فان ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها.. " (xxxvii). لأنه سيخرجها من صورتها التداولية مواضعها الاجتماعية المألوفة والمأنوسة عند أهلها. وللجاحظ تحليلات تداولية أخر مبثوثة في كتبه ولاسيما في البيان والتبيين، إذ يفسر قوله تعالى مثلا: (هذا نزلهم يوم الدين) بقوله: " والعذاب لا يكون نزلا، ولكن لما قام العذاب لهم في موضع النعيم لغيرهم، سمي باسمه " (xxxviii) وهذا يعني أن بنية الخطاب تقوم على (التناظر الدلالي) لان الإقامة والنزل لا يكونان إلا في الماديات وما له قابلية الاحتواء والظرفية وليس من المتداول والمعروف أن يستعمل العذاب أو ماله جانب حسي في ان يكون حاويا وبمنزلة المسكن والنزل لكن الخطاب عنى ذلك واستلزمه بجعل العذاب بوصفه مستقرا للظغة والظالمين وهو النهاية التي سيؤولون إليها ويستقرون فيها. فقام الخطاب على قيمة دلالية جديدة انبنت على تنافر وتعارض

السكان مع جنس السكن المتواضع عليه اجتماعياً. وهذا يعني أن القصد من الكلام هو الذي يحدد شكله الموجه للمخاطب فالمقاصد – تداولياً- هي التي تحدد طبيعة الخطاب التواصلية مع السامع وكذلك تحدد المستوى الإنجازي المأمول من وراء الخطاب . ولو نظرنا إلى أهم المعايير التداولية في النحو العربي لوجدنا معيار (فائدة الكلام) حاضراً في أقدم كتب النحو وهو (كتاب سيبويه) فسنجد أن سيبويه يشترط لصحة بنية الكلام وتماثل فائدته التداولية أن لا يكون الكلام من المستقيم الكذب كقولك (حملت الجبل) أو المستقيم القبيح كقولك (قد زيدا رأيت) أو المحال كقولك (أنتيك غداً، وسأتيك أمس) أو المحال الكذب كقولك (سوف اشرب ماء البحر أمس) (xxxix). وبلحاظ فائدة الكلام وبيانه كانت تتنوع طرائق الكلام العربي وأقسامه ودلالاته ولعله هو غاية الدرس النحوي تداولياً. فلو أنعمنا النظر إليه جيداً لوجدنا أن علاقات فائدة الكلام تنطلق من:

١. علاقة الكلام بالمتكلم .
٢. فهم المخاطب للكلام .
٣. بنية الكلام نفسه . (علاقات الإسناد)
٤. سياق الكلام الملقى إلى المتلقي وموضوعه .
٥. مرجعيات الكلام
٦. المواضع الاجتماعية والثقافية والحقوق المعجمية التي يحرص المتكلم على أن يختار منها من أجل تواصله مع المجتمع .

المقاربات التداولية في التراث البلاغي- الخبر والإنشاء :-

لإيجاد مقارنة موضوع الخبر والإنشاء عند البلاغيين العرب لا بد من التحدث عن نظرية (أفعال الكلام) عند أوستن خاصة بوصفها النظير المقارب لموضوع (الخبر والإنشاء) في التراث البلاغي العربي على مستوى التنظير. فقد بدأ أوستن مشروعه في نظرية أفعال الكلام بتصنيف الجمل إلى وصفية وأخرى إنشائية-أي جمل تقال لا لوصف أو تصوير شيء ما، فهي لا توصف بالصدق أو الكذب بل تقال لانجاز أو لإيقاع فعل ما من خلال اللغة-، ومن خلال ذلك أقصى معيار الصدق والكذب من دراسته في تحديد الخبر والإنشاء ولا سيما في الجمل الخبرية ذات المضمون الإنشائي والجمل الإنشائية، ووصفها أوستن بأنها إما أن تكون صائبة في تحقيق مضمونها الإنجازي عندما يتوافق القصد الباطني أو الاعتقاد في إنشاء الجمل مع مراد المتكلم في الواقع الخارجي أو خائبة عندما لا يتحقق ذلك. ثم قسم أوستن الجمل تقسيماً آخر بلحاظ وجود المعنى الإنشائي فيها، وهي نوعان جمل (إنشائية صريحة) وهي الجمل الخبرية ذات المضمون الإنشائي وجمل (إنشائية أولية) وهي الجمل الإنشائية المحضة –أي صيغ الإنشاء الطلبي وغير الطلبي من استفهام وتمن ورجاء ونداء وعرض وألفاظ عقود ونهي وغير ذلك- (xl). ثم بعد ذلك طرح أوستن ثلاثة معايير لتحديد المضمون الإنشائي في هذين النوعين، وهي:

١. (فعل الكلام) : ويعني به أوستن الجانب التركيبي للجمل الإنشائية من حيث صحة التركيب النحوي والدلالي.
٢. (قوة فعل الكلام) : ويعني طريقة استعمال الجمل أو اللغة من حيث اختيارات المتكلم التي تتم عن مقاصد خطابه، وتنوع دلالات ذلك الخطاب من أمر أو استفهام أو نداء أو وعد أو نهي أو رجاء أو نهي أو غير ذلك.
٣. (لازم فعل الكلام) : ويعني اثر الكلام- أو الجمل- في المخاطب من حيث عقائده وسلوكه في الواقع يعد تلفظ الخطاب، فالخطاب هو فعل انجازي مؤثر أو يستلزم التأثير في سلوك المخاطب (xli). بصورة عامة هذا هو موجز نظرية أفعال الكلام عند أوستن وبقي أن نستكشف على مستوى الإجراء المقاربات التداولية في البلاغة العربية لنظرية أفعال الكلام، إذ نجد مصداقها في بحث البلاغيين العرب القدماء لموضوعي (الخبر والإنشاء) فقد تأسس البحث البلاغي فيهما تحت تأثير قوي من المنطق الأرسطي. فمعايير الكشف عن الخبر والإنشاء هي نفسها موضوعات القضية عند المناطقة. وهذا يعني أن من أهم لوازم تشخيص الخبر والإنشاء هو مطابقة الكلام لواقعه أو النسبة الخارجية أو عدم تطابقه وقبوله لمعيار التصديق والتكذيب وهو ما يجعل للخبر مرجعاً واقعياً محسوساً قبل التلفظ به، في حين يسلب من الإنشاء تلك المرجعية فهو لا يمتلكها أو يوجد لها قبل التلفظ بها فنسبته كلامية. ولابد من التعرف على بنية الخبر والإنشاء المفهومية من خلال التراث البلاغي العربي ومن ثم البحث عن مقارباتها التداولية في البحث اللساني المعاصر. والخبر هو: كل كلام يحتمل الصدق أو الكذب واحتمال صدقه أو كذبه هو مطابقة نسبته للواقع الخارجي وعكسه الإنشاء. فالإنشاء مما لا يحتمل الصدق والكذب لأن لا واقع خارجي له قبل النطق به على العكس من الخبر (xlii). ويختلف علماء البلاغة في موضوع مطابقة الخبر والإنشاء لواقعه. ولعل من أقدم الإشارات في هذا الموضوع ما ذكره إبراهيم النخاس المعنزي (ت ٢٣١هـ) من أن صدق الخبر هو مطابقته لاعتقاد المتكلم، سواء أطابق الواقع أم لم يطابقه، وكذبه هو عدم مطابقته لاعتقاد المتكلم سواء أطابق الواقع أم لم يطابقه (xliii). وقد تأثر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) رأي النخاس وتبناه وقسم أنواع الصدق والكذب في الخبر مع اعتقاد المخاطب وعدمه إلى ستة أنواع ذكرها السبكي (ت ٧٧٣هـ) والتفتازاني (ت ٧٩٢هـ) والمغربي (ت ١١٢٨هـ) (xliii)، ويرى مسعود صحراوي في ضم (اعتقاد المخبر وقصده) إلى قضية مطابقة الخبر للواقع من أهم المعايير التداولية عند سيرل إذ يقول "إننا نرى في عمل الجاحظ شبيهاً بما فعله سيرل حينما جعل (شرط الصراحة) معياراً من معايير القوى المتضمنة في القول لإثبات هويته الإنجازية" (xiv). بيد أن الأمر يبدو خلاف ذلك إذ تمتنع مقارنة حد النظام والجاحظ تداولياً بما ذكره صحراوي من رأي لسيرل، لثلاثة أمور الأول هو أن ما ذكره النظام والجاحظ لا يخرج عن إطار رسم حد ضابط لحدود الخبر بشكل عام ولا يختص بالكلام المذكور في نص سيرل الذي يهتم بلغة التواصل اليومية بين المتخاطبين على المستوى الإجرائي، والثاني أن معيار (الاعتقاد) غير معيار (القصد) عند كل من أوستن وسيرل، لأن القصد محدد بأمور تخص (المتكلم، والسياق، والمخاطب) ويجمعها أوستن كلها تحت عنوان (مطابقة مقتضى الحال) في الأقوال الإنجازية حصراً- أي الإنشائية دون الخبرية- بينما معيار الصدق والكذب والاعتقاد في الخبر عند النظام والجاحظ يجعل منهما معايير نسبية لا يمكن ضبط حدودهما العملية بدقة داخل المجتمع الواحد من دون النظر إلى السياق والأعراف والمواضع الاجتماعية وما يحف بعملية التواصل والتعبير اللغوي ككل (xlv)، والثالث فقد فات صحراوي أن نص سيرل ينصرف إلى الأقوال الإنجازية- أي الإنشائية- دون الخبرية، فسيرل كان في معرض تحديد اللوازم والتقييدات التي تحدد انجاز الكلام الإنشائي بعد التلفظ به من خلال معيار (الصراحة) الذي يستلزم أن يعبر المتكلم عن حالة نفسية في مضمون لغوي انجازي لا ينطوي اعتقاده عليها كان (اعد بشيء ولا انوي الوفاء به) أو (اخبر عن شيء ما ولا اعتقد به) (xlvii)، فهو وإن كان يتوافق تداولياً مع إشارة النظام والجاحظ الناضجة والمتقدمة تداولياً في حينها – بيد أن هذه الإشارة لو قبض لها أن تتطور في بيئة المعتزلة أو عند البلاغيين من دون محاولة الغض منها

كما نجد عند البلاغيين المتأخرين كالتفتازاني وغيره- لربما شهدنا بحثاً تداولياً عربياً آنذاك، أضيف إلى ذلك أن معيار (شرط الصراحة) هو أحد المعايير السبعة في تحديد (الغرض المتضمن في القول)- الذي يمثل الركن الرئيس (أي الغرض المتضمن) في نظرية أفعال الكلام عند سيرل-، وهو لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من نظرية سيرل التداولية. الأمر الآخر الذي وقف عليه علماء البلاغة هو معيار تحقق الكلام للنسبة الخارجية أو الواقع في كل من الخبر والإنشاء فقد ذهب التفتازاني إلى أن الخبر والإنشاء يحققان النسبة الخارجية من خلال " تعليق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء أكان إيجاباً أم سلباً أم غيرهما مما في الإنشائيات؟ فالكلام (إن كان لنسبته خارج) في أحد الأزمنة الثلاثة أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية (تطابقه) [...] (أو لا تطابقه) بأن تكون إحداها ثبوتية والآخر سلبية (فخبر) [...] وان لم يكن لنسبته خارج (فإنشاء) " (xlvi)، وأما الإنشاء فلا " خارج له يقصد مطابقته [...] اللفظ موجد له " (xlix). وفي هذا التحديد للإنشاء -الذي نجده أيضاً عند كل من الجرجاني والسبكي والمغربي⁽ⁱ⁾ - نجد بعداً تداولياً للإنشاء يمكن مقارنته بما ذهب إليه أوستن من أن الإنشاء -أو الأقوال الإنجازية- هي " لا يقصد بها قول شيء ما، بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء " (ii). بيد أن البحث البلاغي العربي تراوح ما بين اعتماد (مطابقة الكلام للواقع) من خلال معيار الصدق والكذب في الخبر والإنشاء، وبين اعتماد (القصد في إيجاد النسبة الخارجية) للكلام في كل من الخبر والإنشاء، وهذا يحلينا بدوره إلى تفسير (النسبة الخارجية) بأنها أما التصور الذهني الحاصل بين المسند والمسند إليه ومدى تحققه أو عدم تحققه في الواقع الحسي أو هي مجرد الاعتقاد والتصوّر من دون ملاحظة الوقوع أو عدمه أو هي الواقع الخارجي المحسوس الذي يتبدى من خلال قيام العلاقة بين أطراف الكلام الملقى إلى المخاطب. ومع ذلك فمعيار القصد من الناحية التداولية يحضر بقوة في تحقق نسبة الخبر والإنشاء في جهود العرب البلاغيين من خلال ملاحظة ثلاثة أمور- ذكرناها سابقاً -هي (إفادة الكلام)، وهذا الشرط يقود بداهة إلى الأمر الثاني وهو (القصد من الكلام)، والأمر الثاني يقود بطبيعة الحال إلى الركن الرئيس الذي وضعه البلاغيون وهو (مقتضى الحال)- أو السياق تداولياً- " الدلالة والفهم متعلقان، وإن كليهما يستلزم مفهوم المقصدية: دلالة الملفوظ تستلزم بالضرورة مقصداً تواصلياً من جهة الباث، وفهم الملفوظ يستلزم بالضرورة معرفة المتقبل بمقصد الباث التواصلية " (iii). بقي علينا أن نوضح الفرق بين (الاعتقاد) و(القصد) فعمل سائلاً ما قد يتسائل ألا يكفي وجود (الاعتقاد) في (التصور الذهني) و(المرجع) الخارجي بوصفه بديلاً عن (القصد) في الخبر؟ وهل (الاعتقاد) هنا يخص المتكلم أو المخاطب في الكلام؟. ونقول بشأن ذلك إن الاعتقاد غير القصد لأن الاعتقاد من الأمور الذهنية التي تحصر النسبة بين شيئين أحدهما أما أن يكون بين ماديين أو معنويين أو بين مادي محسوس وغير مادي -أي كأن يكون معنوياً- أو بين معنوي ومادي من دون القصد إليه. وأما القصد فهو الإرادة والغرض الذي من أجله يساق الكلام أو الغاية التي من أجلها يعقد الكلام ويبنى عليه، وهو ما يحدد طبيعة الكلام هل هو من الإنشاء أو من الخبر، وما نوعهما والغرض الذي جاء أو خرجاً لأجله. وهل هو حقيقي أو خلاف مقتضى الظاهر؟. وكل ذلك يبني على القصد وقرائنه التي تحيط به من خلال الكلام الملقى وعلاقة الكلام بالمتكلم خاصة ولا سيما في الخبر، وبالمتكلم والمخاطب معاً في الإنشاء هذا أولاً. وأما ثانياً فالاعتقاد لا يحدد صدق الكلام أو كذبه بل وظيفته هو (التوجيه) فقط، أي توجيه مضمون الكلام إما بانصرافه نحو المتكلم سواء أكان معتقداً بما قال أم لم يعتقد؟ ولا يلزم من ذلك الحكم بالنسبة الخارجية لأننا حددنا الاعتقاد ذهنياً من دون علاقته بالمرجع أو الواقع. وأما بانصرافه نحو المخاطب في الخبر. فالمتكلم بحاجة إليه- أي الاعتقاد- من أجل إلقاء الكلام إلى المخاطب. والمخاطب يحتاجه من أجل تصور العلاقة بين طرفي النسبة الذهنية لكلام المتكلم من أجل فهم الكلام، والحكم عليه بصورة مجردة - أي الحكم التجريدي الذهني الخالي من وجود الواقع الخارجي-. وبقي أن نقول بعدم لزوم وجود الاعتقاد في الإنشاء فهو مما لا يحتاجه بل يكفي وجود القصد فيه فقط. وذلك لأن الإنشاء لا يقوم في بنيته على الاعتقاد بقدر قيامه على القصد والإيقاع والفعل والانجاز للكلام. ونجد هذا البعد التداولي للقصد عند كل من التفتازاني⁽ⁱⁱⁱ⁾، والمغربي مثلاً يقول بشأن القصد في الخبر والإنشاء " الخبر الذي يوصف بالصدق والكذب، وإلى الإنشاء- أن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه، فذلك الكلام الخبر، وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء " (iv). فمطابقة الكلام للنسبة الخارجية في الخبر هي حاصل التصور الذهني للعلاقة بين المسند والمسند إليه في الكلام ومدى تحقق هذه النسبة في الواقع الخارجي الحسي الملحوظ للمخاطب. وأما الإنشاء فلا نسبة أو واقع خارجي له بسبب عدم تصور نسبة معلومة بين طرفي الكلام لتوقف نسبته على أمرين هما الأول تحقق الكلام وإيجاد واقعه بعد التلفظ به لكون الكلام الإنشائي من الأمور الذاتية والشخصية مما يخص المتكلم بالدرجة الأولى ومن ثم المخاطب ثانياً، والثاني توقف الكلام الإنشائي على استجابة المخاطب أحياناً ووقوع الحدث الكلامي الإنشائي على المستوى العياني أو الإجرائي الملحوظ منه أو من المتكلم، وهذا يعني أن ثمة علاقة بين الكلام والمتكلم والمخاطب وسياق الموقف التواصلية وما يحف به من ملايسات وقرائن، لا يمكن أن تتحقق أو تلاحظ إلا بعد إلقاء الكلام وانجازه -أو إمكان انجازه- لمضمونه. فالمتكلم قد يستفهم أو يطلب أو يتمنى أو يعد أو يترجى مما لم يقع بعد. وأما المخاطب فله تصور النسبة أو حصولها أو الامتثال لها. فضلاً عن هذا فإن أوستن وسيرل قد ابتعدا معيار الصدق والكذب في بحث الإنشاء^(iv)، إذ يقول أوستن بشأن ذلك " العبارة الإنشائية على أنها لا يقصد بها قول شيء ما، بل يقصد بها إنجاز هذا الشيء، وأنها بذلك لا توصف بالتصديق ولا بالتكذيب " (lvi)، وهو ما يتوافق تداولياً مع التوجه البلاغي العربي في دراسة الإنشاء، فالإنشاء بوصفه حدثاً منجزاً لا يمتلك واقعا أو نسبة خارجية مثل الخبر -ليصح وصفه بالصدق والكذب، إلا أن ما يبعد بحثنا البلاغي العربي عن مقارنته بالمنجز التداولي عند كل من أوستن وسيرل أمران هما تصنيف الأفعال الإنجازية- الإنشائية -عند أوستن إلى أفعال صريحة مثل أساليب الخبر- ولا سيما تردد أسلوب الخبر بين الخبر والإنشاء- والأمر والنهي والاستفهام- وغير صريحة مثل التعجب والرجاء والعرض أو لنقل (الإنشاء الطلبي وغير الطلبي)-. وأما عند سيرل فهو يضع الشروط السبعة التي تحقق (القوة المتضمنة في القول) (vii)، ومما يلفت النظر أن من شروط تحقق (القوة المتضمنة في القول) ما يتوافق مع البحث البلاغي العربي القديم ولا سيما شرط (درجة الشدة للغرض المتضمن في القول). فالتعبير عن القول يمكن أن يتحقق بصيغ مختلفة تتبع من درجة الشدة في تحقيقه وانجازه، وهو يشبه إلى حد ما درجات تحقق فائدة الخبر (محمد قادم) خبر ابتدائي، وهو أقل شدة وتأكيداً لأن المخاطب على علم بمضمون الخبر ولا يحتاج إلى تأكيد وأما (إن محمداً قادم) و(والله إن محمداً لقادم)، فالجملة الثانية أشد تأكيداً من الأولى وهو خبر طلبي والثالثة أكثرها تأكيداً وشدة لأن المخاطب على جهل وإنكار لمضمون الخبر (lviii)، وكذلك الفرق في شدة تحقق الأمر على وجه الاستعلاء والالتماس عند الطلب من المخاطب وغيرها من أساليب التقديم والتأخير والقصر والفصل والوصل والحذف. أضيف إلى ذلك أمراً آخر ألزمه أوستن في دراسة هذين الصنفين هو تمييزه قوة الانجاز أو شدتها في الأفعال الإنجازية إلى نوعين هما (فعل الكلام) و(قوة فعل الكلام) ويعني

الأول هو وضعية أو بنية الكلام التركيبية من حيث كونها خبرا أو استفهاما أو أمرا أو نهيا أو تمنيا أو رجاء أو نداء أو أي أسلوب إنشائي ويعني الثاني اثر الأسلوب في سلوك وعقائد المخاطب من حيث كونه انجازا واقعيا للكلام^(lix)، ولا نعدم وجود هذا الوعي الاجتماعي بـ(فعل الكلام) و(قوة فعل الكلام) في البحث اللغوي والبلاغي العربي -وان كانت بصورة مدمجة وغير مفصلة، فمثلا بحث البلاغيين في مقتضى الحال والمقام و خروج الأسلوب الخبري أو الإنشائي خلاف مقتضى الظاهر ومحاولة رصد دلالاته المجازية أو التي يتجاوز بها دلالاته التركيبية إلى دلالات أسلوب آخر ومحاولة تعقب ذلك التجاوز من خلا السياق وتتبع مقاصد المتكلم في كلامه وأثر ذلك الكلام في المخاطب^(lx)، ولعل ذلك كله ينبع مما سماه التفاتاني -وهو يبحث في أسلوب الحذف- بـ(قابلية المقام)^(lxi)، فقابلية المقام تتأسس على موضوعات وأعراف اجتماعية بالأصل. ولربما هذا الأصل هو الذي تتبنى عليه لغة المتكلم في تواصله مع أبناء المجتمع وعلى أساسه تختلف الأغراض والمقاصد وطرائق التعبير، أي أن بنية اللغة تنطلق من محورين حاجات نفسية وتعبيرية شخصية -أو فردية- تتأسس على أو تتحرك ضمن مجال الأعراف والموضوعات الاجتماعية العامة، إلا أننا نرى أن معيار القصد في اللغة بديهي في اللغات البشرية عموما لأن الغاية من اللغة هي الوظيفة التعبيرية والتواصلية، وهاتان لا تتحققان إلا بإنشاء القصد والإرادة في الكلام. بيد أنه مع وجود(القصد) في بحوث علماء البلاغة واللغة وغيرها لا يدل لزوما على وجود وعي تداولي أو وجود مواطن نظرية تداولية عندهم بالضرورة. فالهيكل النظري والتطبيقي للقصدية مثلا عند سيرل من العمق والسعة بما يترك مجالا للمقارنة أو المقاربة بين الإشارات والنتف المتفرقة هنا وهناك في التراث البلاغي العربي لـ(القصد) وبين(القصدية) بوصفها مفهوما إجرائيا قارا في نظرية سيرل الذي خصص كتابه(القصدية) من أجل إرساء مفهوم سايكولوجي، يركز على أن الجوانب العقلية- أي العقل تحديدا- هي المسؤولة عن مقاصد المتكلم، وعن بنية اللغة وتنوعاتها التركيبية والدلالية^(lxii). فمن خلال النظر إلى فصول كتابه (القصدية)- (قصدية الإدراك) و(القصد والفعل) و(السببية القصدية) و(هل المعاني في الرأس؟) و(القصدية والمخ)- ندرك سعة دراسته للقصدية تداوليا بالقياس إلى الشذرات التي نجدتها في تراثنا البلاغي والتي قد لا ترقى إلى مصاف دراسة سيرل العلمية الحديثة للغة من الناحية التداولية. فضلا عن هذا فقد واجه البحث البلاغي جملة من الصعوبات لعل من أهمها قضية المطابقة الزمنية للخبر فهي قد تصح في الزمن الماضي أو الحاضر ولكن ماذا نصنع بازاء الأخبار الموجودة في القرآن الكريم في المستقبل كيوم القيامة ومشهد الحساب وغير ذلك أيضا من الأخبار التي وردت في السنة النبوية الشريفة؟ ويورد سعد الدين التفاتاني(ت ٧٩٢ هـ) هذا الإشكال أنه لو قال القائل (ستمطر السماء غدا) فإن هذا الكلام لا توجد له نسبة خارجية في الحاضر، فهو بمثابة التوقع للحدث في المستقبل ومع ذلك فهو خبر. يذهب التفاتاني إلى أنه يكفي أن توجد النسبة الخارجية في أي وقت من الأوقات أو الأزمنة^(lxiii). وهذا يعني أن مثل هذه الأخبار القرآنية أو النبوية أو حتى الاجتماعية لا تملك نسبة تحققها إلا عندما تنفتح على باب وجود الاحتمال والتوقع للنسبة الخارجية. على أن دراستهم لهذا الموضوع لا تخلو من نظرة معيارية وجانب عقدي يحاول دفع حد (الكذب) في هذه الأخبار من زاوية (أخلاقية) لا لغوية أو نصية في حال تعلق صدق الخبر أو كذبه بجهة إسناده إلى المخبر المقدس، وإذا ما تعلق صدق الخبر أو كذبه من جهة إسناده لغير الله أو أنبيائه وأوليائه نرى أن البحث يعود إلى طبيعته اللغوية والنصية. ومع ذلك فاحتمال التفاتاني لا يكفي في رد هذا الإشكال إذ سيواجه إشكال آخر وهو تجرد الخبر من معيار الصدق والكذب الذي جعله البلاغيون للخبر فالأخبار مثل(سأتي في الموعد) أو(في الدار أفعي) إن احتملت الوعد أو التحذير فسوف تفقد صفتها الخيرية لتساوي أو تتدرج ضمن الإنشاء فبعض الصيغ الإنشائية ما يحتمل الوعد وكذلك الأمر يشمل الأخبار المصدرة بـ(لن، سوف، السين) وغيرها ممن لم تكن مصدرة بأداة كقوله تعالى:(يوم يحمى عليها في نار جهنم)^(lxiv)، وقوله تعالى:(والله يعدكم مغفرة منه وفضلا)^(lxv)، والأخبار التي تحمل دلالة الطلب كأمر ك(أنهاك وأسالك عن كذا، وأرجوك أو يجب أن تفعل كذا، فهي عند البلاغيين العرب من الأخبار^(lxvi)، ولابد من احتمال التوكيد في هذه الأخبار أو الوعد أو الائتماس من انسجام وحدة مضمون القول. وللخروج من هذا الإشكال يقدم السبكي حلا يبدو لنا في قوله: "الكلام لا يخلو: أما أن يمكن أن يحصل للمخاطب من غير أن يستفاد من المتكلم، مثل (زيد منطلق)؛ فإنه يمكن علمه بالمشاهدة، أو لا يمكن أن يحصل إلا بالاستفادة من المتكلم نحو (اضرب أو لا تضرب فالأول الخبر، والثاني الإنشاء...) يرد عليه نحو(أردت القيام) فإنها لا تعلم إلا من المتكلم [...] فإنه ليس له خارج [...] ويمكن الجواب بأن المراد الإمكان العقلي، ونحو أردت القيام يمكن عقلا أن يطلع عليه من غير استفادته من المتكلم، ويمكن عادة بالقرائن، وغير ذلك، بخلاف (اضرب زيدا). والظاهر أن مرادهم أما أن يحصل في الوجود بالكلام، أو بغيره، فالأول الإنشاء، والثاني الخبر"^(lxvii)، ونظرة السبكي هذه تعد متقدمة من الناحية النظرية في مجال البحث التداولي في مفهوم كل من الخبر والإنشاء، من خلال طرحه شرط (الإمكان الفلسفي) وجود الشيء أما (بالقوة) أو (الفعل) في تحقق الأخبار والإنشاءات الواقعة في المستقبل. وبشرط (الإمكان الفلسفي) يمكننا التقليل من شأن النسبة الخارجية من معايير تحديد الخبر والإنشاء، بوصفها أحد أهم معايير تحديد الخبر والإنشاء. إذن فالخبر والإنشاء لا يمتلكان طابعهما التكويني الخاص إلا بلحاظ القصد فيهما فإن قصد المتكلم الإنشاء كان الإنشاء متحققا من خلال نسبته الكلامية للإنشاء يوجد نسبته الخارجية زمن التلفظ به. وإن قصد الإخبار كان الخبر متحققا من خلال ثلاث نسب هي الكلامية والذهنية والخارجية بشرط الإمكان-. فالخبر يأتي وصفا لنسبته الخارجية أي ليطباقها أو يخالفها بوصفه حدثا جاريا أو واقعا، فالصدق والكذب وصفان للخبر كما يرى المغربي^(lxviii). وهو يشبه ما اشترطه أوستن وسيرل من القصد في خطابه سواء أكان الكلام خبرا أم إنشاء؟ ومفهوم القصد في التداولية ينصرف إلى:

١. الدلالة على الإرادة .

٢. الدلالة على معنى الخطاب.

٣. الدلالة على هدف الخطاب^(lxix).

وبناء على ذلك سوف يكون الخبر والإنشاء عبارة عن وصفين للواقع أحدهما يمتلك واقعه ليصفه والآخر يحقق وصفه بعد تگون واقعه في التلفظ به وهذا يعني أن للإنشاء بعدا زمنيا إنشائيا يفتح على الأزمنة جميعا في أثناء التلفظ به. كما يعني أيضا أن النسبة الكلامية في الخبر هي تبع للنسبة الخارجية على العكس تماما من الخبر إذ نسبته كلامية فقط. فجملة (سأمنح المجتهد مكافأة) هي من الإنشاء عند أوستن وهي وعد لم يحصل بعد وقد تساوي من حيث الدلالة جملة(ستمطر السماء غدا) وهي إخبار لم يحصل بعد. في حين أن كلا الجملتين عند البلاغيين من الخبر، ولعل الأمر نابع من وجود بعض المحددات الشكلية للخبر كالسين مثلا التي يجعلها البلاغيون بمعنى التوكيد لا الاستقبال هنا^(lxx). وهذا ناشئ من الاختلاف الشكلي والدلالي بين حقلي الإنشاء والخبر بوصفهما موجهها في تصنيف مضمون القول، هذا أولا وأما آخر فالملحوظ أن نظرة أوستن وسيرل لجملة(سأمنح المجتهد مكافأة)، تختلف عن نظر البلاغيين لها فإن كان المراد بها الإخبار كانت مع(التقريريات)- أي الخبر- وإن كان المتكلم يريد بها الوعد كانت من ضمن الإنشاء(الوعديات) لأنها

تضمنت فعلا إنجازيا لم يتحقق وتوقف تحققه على المتكلم في المستقبل، فهو لم يمتلك نسبته الخارجية بعد، وأما علماؤنا البلاغيون فهم ينظرون نظرة تداولية أيضا ولكن تختلف من حيث ان مضمون الجملة مازال خبريا بيد انه خرج خلاف مقتضى الظاهر-والأصل- إلى غرض الوعد، أي انهم ليسوا بحاجة إلى فصل الصيغة، لان مدار الأمر ومحل النظر هو ملاحظة أصل الأسلوب ودلالة الصيغة هل جاءت على ما وضعت له أو خرجت عما وضعت له إلى دلالات أخرى؟. ولكن ماذا نفعل بإزاء أفعال من النمط الذي يتعلق بالمشاعر والأحاسيس والعواطف والرغبات والمقاصد؟ من مثل(أردت، نويت، رغبت، اعتقد، أظن، شاهدت، أقرر، أعلن، رجا، يرجو، أتوقع،... الخ)، فمن غير الممكن أن نستطيع أن نخضعها لمعيار الخبر، بسبب صعوبة فحص الواقع الخارجي لأنه يخص الاعتقادات والجانب الباطني من السلوك الشخصي للمتكلم. بل ان بعضها قد يخرج إلى الإنشاء. وهذا ما لم نجد له دراسة اجتماعية في التراث اللغوي والبلاغي عند العرب على العكس تماما من البحث التداولي الغربي الذي ارتكز بشكل عام على كافة جوانب وأساليب الخبر والإنشاء في دراسته للغة من زاوية اجتماعية، فأوستن يصنف (الأفعال الإنجازية) إلى خمسة أصناف هي(الحكميات) و(الإنفاذيات) و(الوعديات) و(السلوكيات) و(التبينييات)^(lxxi). وسيرل قسمها إلى خمسة أيضا وهي(التقريرات) و(الوعديات) و(الامريات) و(الإيقاعات) و(البوحيات)^(lxxii). ونرى أن نسب تحقق الخبر-الذي لا يمتلك واقعا خارجيا قابلا للمعانة- هي أربع ومن دونها لا يمكن أن يطابق واقعه الخارجي- في حال عدم وجوده - ومن ثم يصح عليه الحد، والنسب هي (التصور الذهني)، و(الاعتقاد) -أي اعتقاد المتصور في مضمون الكلام، و(مرجعية) الكلام في الواقع، و(القصد) في اعتقاد مرجعية التصور الذهني، فلو انحصر صدق الكلام أو كذبه بعلاقة (التصور الذهني) ب(الاعتقاد المجرد) أو (عدم الاعتقاد في المتصور) فلن نستطيع الحكم على صدق الكلام أو كذبه لأنه يفتقد إلى المرجع والقصد، ولو انحصر صدق الخبر ب(التصور الذهني) وعلاقته ب(الاعتقاد) و(القصدية) من دون مرجع خارجي يحيل عليه فلن نستطيع أن نصف الخبر بالصدق أو الكذب، ويبقى أمر اكتشاف الصدق والكذب في الخبر أو الانجاز في الإنشاء من الأمور الاعتبارية والعرفية والاجتماعية التي تربط المتكلم بالمخاطب وما يحف بهما من علاقات شخصية وذاتية وعرفية خاصة، لذا يجب أن تتضافر العلاقات الأربع معا من أجل تحقق صدق الخبر أو كذبه في الخبر خصوصا. وكذلك ينبغي ملاحظة ترابط العلاقات الثلاث(التصور الذهني) و(علاقة المتكلم بالمخاطب) و(القصد) في انجاز الإنشاء ووجوده الواقعي من بعد التلفظ به، وهذا يقودنا بطبيعة الحال إلى القول بان الدلالة في الخبر وصدق الحد عليه من نوع (الدلالة الالتزامية) وذلك بسبب امتلاك الخبر لمرجع يحيل عليه ويمكن فحص بنيته من خلاله، ما خلا بعض الأخبار التي لا تمتلك مرجعا خارجيا كما في الأخبار الغيبية في القرآن والسنة والأخبار المستقبلية وصيغ بعض الجمل -المزدوجة التركيب- التي تتضمن الخبر والإنشاء معا، وكذلك الجمل التي تتعلق بينتها التركيبية بالأفعال ذات الدلالة على العواطف والمشاعر والأحاسيس والاعتقادات -كما مثلنا لها سابقا-، لذا يتوقف تحقق مضمونها على صدق القائل-المتكلم- نفسه وما يعرف من أحواله ولوازمه التي ترجح صدق خبره من كذبه وسيقع أمر اكتشاف ذلك على عاتق المتلقي أو المخاطب بحكم علاقته بالمتكلم وما تربطه به من روابط ومرجات ولوازم تحكم تحقق النسبة الخارجية لكلام المتكلم. وهذا يعني ان هذه الأخبار سوف تكون خارج الحد البلاغي الذي حصر تحقق الخبر بوجود النسبة الخارجية فقط أو الواقع لان الواقع الخارجي غير موجود وهو من الأمور الذهنية والمعنوية والباطنية، وعليه إذن يصبح لدينا نوعان من الخبر، هما: (الخبر ذا المرجع الواقعي) و(الخبر ذا المرجع المعنوي أو الشخصي) وهذا الثاني يحيل تحققه -أي الخبر- على علاقة المخبر بالمخاطب، ولعل مثل هذه الأخبار سوف تكون متساوية تماما مع الأساليب الإنشائية التي لا تمتلك مرجعا خارجيا خاصا بها إلا بعد التلفظ وتوقف وجود مرجعها على المخاطب وما تربطه من وشائج بالمتكلم أيضا. وأما نوع الدلالة في الإنشاء فهو من(الدلالة الاعتبارية) وهي الدلالة التي يتوقف وجودها على امتثال المخاطب للمتكلم أو على انجاز المتكلم لخطابه من خلال العلاقات تربطه بالمخاطب خاصة. والقارئان التي تحيل على تحقق الانجاز في الإنشاء تارة من خلال المتكلم-كما في صيغ العقود والإنشاء غير الطلبي- وتارة أخرى من خلال المخاطب وطبيعة علاقته بالمتكلم-كما في صيغ الإنشاء الطلبي-. ولعل السبب في عدم وجود مثل هذا الاهتمام عند العرب يرجع إلى ان الدراسة التداولية توجهت عند الغربيين إلى دراسة اللغة اليومية ومستوى التداول الاجتماعي العام والمعيش ولم تخصص تلك الدراسات مجالا لدراسة اللغة المثالية أو الفصيحة أو للمجتمعات التي لها ازدواجية الاستعمال اللغوي كاللغة العربية فهي تدرس ويكتب بها الإبداع الأدبي إلا أنها ليست لغة التفكير والتداول اليومي، فضلا عن عدم وجود دراسات تداولية تعنى بمستوى اللغة الفصحى والعامي، فماذا نصنع نحن هل نضع سننا تداولية للغة الفصحى أو العامية أو كليهما معا؟ وكيف سندرس هذه الازدواجية بعد أن كانت غير موجودة في عصور العربية الزاهرة التي كانت لغتها موحدة، ومعايير الوصف والملاحظة والتفسير تنطلق من لغة واحدة؟.

وهذا يعني أن البلاغيين العرب قد تركوا البحث في تردد الأسلوب بين الخبر والإنشاء في اللغة اليومية المتداولة في مثل هذه الصيغ - أي صيغ العقود والإنشاء غير الطلبي-، لأنه لم يكن مدار الاهتمام باللغة اليومية بل باللغة المثالية التي تضبط المستوى العام للخطاب وسننه، لذا فليس من شأن اللغويين من بعد ذلك الاهتمام ببنية اللغة اليومية المتداولة ودلالات انزياحها الدلالي والتناوب بين صيغ الاستعمال اللغوي بحسب مقتضيات الأعراف الاجتماعية والشخصية والثقافية لان ذلك من العسير ضبطه ونسبي ولا يمكن حصره فهو من لوازم الحياة اليومية المتجددة والمستمرة. والتي قد تخضع في اغلب الأحيان إلى الاعتبارات الشخصية والذاتية في التعبير أكثر من خضوعها للمواضيع الاجتماعية العامة. وهذا ما سميناه-سابقا- بممارسة أو تعمد المتكلم لـ(الإزاحة الدلالية) في خطابه بين صيغ التعبير اللغوي المختلفة أي ان تداولية ألفاظ العقود وأساليب الإنشاء غير الطلبي وغيرها مما يخص محور(الاختيار) الأسلوب الذي يسيطر عليه المتكلم فقط، وهذا الأمر لم يتناولوه اللغويون لأنهم لم يبحثوا في الاستعمالات الشخصية والخاصة للغة متكلم ما، بل انطلقوا من محددات اللغة العامة في المستوى الصوتي والنحوي والدلالي العام لا الخاص والدليل على ذلك اشتراطهم في جمع اللغة (الزمن) -أي زمن محدد لأخذ اللغة دون غيره- فلم تدخل لغة الحواضر والمدن وطبقات المجتمع العربي كافة ولاسيما لغة المولدين أو لغة الشعر المحدث الذي أقصي من معيار الأصالة والتجديد عند نقاد الشعر آنذاك. و(البينة) مجموعة من القبائل العربية دون غيرها من القبائل ولاسيما لغة البادية، أي انهم اتبعوا أسلوب الاستقراء الناقص في وضع قواعد اللغة مما ضيع علينا لربما الكثير من ظواهر اللغة العربية المتداولة في ذاك الزمن. وليس أبين من ذلك من تردد بعض البلاغيين كالتقازاني والسبكي والمغربي-بحسب قول التهانوي- في قبول وإقصاء صيغ العقود والإنشاء غير الطلبي من البحث البلاغي بحجة انها أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء^(lxxiii)، والصحيح كما ذهب التهانوي إلى ان " صيغ العقود نحو بعث واشترت وطلقت وأعتقت لا شك انها أخبار في اللغة، وفي الشرع تستعمل أخبارا أيضا. إنما النزاع فيها إذا قصد بها حدوث الحكم وإيجاده، وقد اختلف فيها، والصحيح انها إنشاء لصدق حد الإنشاء عليها، لأنها لا تدل على الحكم بنسبة خارجية. فان بعث لا يدل على بيع آخر غير البيع الذي يقع به، ولا يوجد فيه

احتمال الصدق والكذب، إذ لو حكم عليه بأحدهما كان خطأ قطعاً. (lxxiv). وعلى الرغم من وعي التهانوي بإنشائية هذه الأساليب، وقوتها الإنجازية والتداولية في الحياة العملية كما نجدها في أغلب البحوث التداولية المعاصرة التي انطلقت وصبت جل اهتمامها بهذه الأساليب ولاسيما في دراسة أوستن وسيرل لهذه الأساليب (lxxv)، بينما البحث البلاغي العربي القديم قد أهملها ولم يشر إليها إلا إشارات متفرقة على هامش بحثه في الإنشاء عموماً. بيد أن ذروة البحث في هذه الأساليب- وفي الخبر والإنشاء خصوصاً- نجده في البحث الأصولي عند فقهاء المسلمين- وهو خارج بحثنا- ويرى أحد الباحثين أن أغلب الدراسات البلاغية المتأخرة لموضوع الخبر والإنشاء لدى البلاغيين -كالسكاكي ومن تبعه- لم يكن فيها أي رؤية تداولية لأنها "لا تتعلق باللغة المستعملة فعلاً في التواصل كأداة للتفاعل بين المتخاطبين، بل هي تتعلق باللغة من حيث أداة للفكر والقياس المنطقي الشكلي" (lxxvi)، بيد أنه وإن غلب على البحث البلاغي النزعة المنطقية والقياس الشكلي إلا أننا لا نعدم وجود أسس تفكير اجتماعي وتداولي واضح وجلي في حركة البحث اللغوي في أساليب الإنشاء الطلبي وتنوع دلالات حروف المعاني تداولياً عند النحويين. فنجد مثلاً السيرافي يوجه أسلوب القسم في (أقسمت عليك ألا فعلت ولمّا فعلت) قائلاً: "وأما أقسمت عليك ألا فعلت ولمّا فعلت، فإن المتكلم إذا قال: أقسمت عليك لتفعلن فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه. فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به. وإذا قال: أقسم عليك ألا فعلت ولمّا فعلت فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب، وللفرق بين المعنيين فرق بين اللفظين" (lxxvii). فقول السيرافي يدل على وعي بالفرق بين الخبر والإنشاء من خلال ملاحظة مقاصد المتكلم في خطابه من حيث أن الإنشاء يوجد نسبته الخارجية بلحاظ امتثال المتكلم والمخاطب في اتجاه المطابقة من اللغة إلى العالم -الأشياء والوجود-. ومع هذا فإن البحث البلاغي أهمل البحث في أحوال الإسناد الإنشائي- التي اعتنى بها البحث التداولي المعاصر -كما نجده عند أوستن وسيرل (lxxviii)- ولم يساو بين ما ذكره من قضايا الإسناد الخبري بالقياس إلى الإنشاء، ولعل السبب في ذلك يعود إلى إيمان البلاغيين العرب من أن الأصل في الكلام هو الخبر وإن الإنشاء طارئ وفرع ومشتق من الخبر فما يستفاد من الخبر يكون عرضاً في الإنشاء (lxxix). فالإسناد عندهم لا يمكن أن يتصور "إلا فيما بين شيتين، والأصل والأول هو (الخبر) [...] ولا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه [...] وإن أردت أن تستحكم معرفة ذلك في نفسك، فانظر إليك إذا قيل لك: "ما فعل زيد؟" فقلت: "خرج"، هل يتصور أن يقع في خلدك من "خرج" معنى من دون أن يُنوى فيه ضمير "زيد؟" [...] مما لا يبقى معه لعقل شك أن "الخبر" معنى لا يتصور إلا بين شيتين" (lxxx)، وهذا يعني أن ما كانت له نسبة متصورة من علاقة المسند بالمسند إليه هو الأصل في الكلام وهو محط الاهتمام والفائدة في أصل اللغة، وعليه فلما كانت الأساليب الإنشائية قد نقصت عن الخبر في خروج المسند إليه خارج إطار ومجال التركيب اللغوي وتوقف وجوده على النطق بالكلام ثم تعقل وإجابة المخاطب عن علاقة المسند بالمسند إليه، لذلك كان فرعاً وتالياً في وجوده بعد الخبر "لأن الغرض من الإخبار [...] إفادة المخاطب الحكم" (lxxxi)، وهذا مما لا يتحقق في الإنشاء كون نسبته الكلامية لا تتحقق خارجاً إلا بعد علم المخاطب وامتثاله لصيغ الكلام، ويوضح السبكي الفرق بين الإسناد في الخبر وبين الإسناد في الإنشاء بقوله "إن حقيقة الإسناد في الإنشاء كالفرع للإسناد في الخبر، بل الإسناد في الإنشاء لا يتحقق إلا بتوسع، وذلك لأن الإسناد نسبة دائرة بين المنتسبين، وهي تنقسم إلى طلب وغيره، فالطلب مثل: اضرب، المسند فيه هو الضرب، والمسند إليه المخاطب، والمتحقق الآن هو طلب هذا المسند، أما إسناد الضرب حقيقة فلم يوجد. فالتحقق إنما هو طلب المسند، وكلامنا إنما هو في الإسناد المعنوي، أما الإسناد الذي اصطلح عليه النحاة فهو تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فهو منطبق على ما نحن فيه [...] وأما نحو: (أقسمت) و(أنادي) المقدرين مع و(الله) و(يا زيد) و(طلقت) مثلاً، فالإسناد فيها وقع من المتكلم، ومن شرط الإسناد تقدم المنتسبين، والطلاق أو القسم أو النداء المسند -مثلاً- لم يكن له تحقق قبل نطقك به، وإنما صح إسناده لتقدم طرفي الإسناد في العقل، والإسناد الحقيقي لا بد له من خارجي حقيقي يستعقب الإسناد [...] فطرح التوبيخ للإسناد الإنشائي" (lxxxii). ومن الممكن أن نعدّهما أي الخبر والإنشاء- أصلاً برأسه فالتكلم والمخاطب يعلمان الحدث بيد أنه يتوقف على مستوى انجاز القول أو عدمه أولاً، وأما آخراً فالمخاطب خالي الذهن من الخبر والإنشاء، فلا نسبة خارجية لأي منهما قبل زمن التلطف وهو الأصل قبل إلقاء الكلام. وعلى هذا ففائدة حصول الإنشاء وتحقق نسبته الخارجية يتوقف على إجابة المخاطب عن (هل جاء زيد ؟)، أما الخبر (جاء زيد) فلا تتوقف صحة نسبته الخارجية على المخاطب بل هو يوجد نسبته، لذا ففحص البنية التركيبية لكل من الخبر والإنشاء لعله من أهم معايير المستوى النحوي التي قنن لها النحويون في الفرق بين الأسلوبين على أسس تداولية فالصيغة ودلالاتها السياقية كانت بادية في بحوثهم ولعلها مزية البحث النحوي ثم الأصولي. على أن طرح موضوعات الإسناد الإنشائي من البحث البلاغي بدواعي حمل الإنشاء على الخبر وعده فرعاً منه قد ضيع فرصة أن يقوم بحث تداولي بلاغي عربي متقدم على غرار ما نراه في المنجز التداولي الغربي، بيد أن هذه الموضوعات ظلت متفرقة في البحث النحوي، حبيسة النظرة الشكلية والمنطقية الصارمة.

الخلاصة

حوى تراثنا البلاغي العربي على مجموعة من المعايير التداولية التي ثوت في طوايا ذخائره كما رأينا عند بشر بن المعتمر-ومن بعده الجاحظ- الذي أسس لمفهوم (المقام والمقال) و(طبقات الكلام) و(علاقة الكلام بالمتكلم والمخاطب)، وظل هذا الوعي الاجتماعي التداولي للغة موجوداً عند اللغويين والبلاغيين -على وجه الخصوص-، إذ وجدنا في دراستهم لموضوع الخبر والإنشاء أبعاداً تداولية تمثلت في وجود أهم المقتربات التداولية في البحث التداولي المعاصر وهي معيار (القصد) ومفهوم (الإنجاز) في الإنشاء ودراستهم وتفرقة بين حروف المعاني، وتنوع صيغ الأساليب الخبرية والإنشائية على أسس تتبع من تنوع مقاصد المتكلم وتوجهات المخاطب، فضلاً عن قولهم بـ(الإمكان الفلسفي) لتحقيق الصيغ الزمنية في الخبر، و(قابلية المقام) في انفتاح الخطاب الأدبي على دلالات متنوعة بحسب تغيرات سياق الموقف وحال المخاطب، أضف إلى ذلك أن دراستهم لـ(مقتضى الظاهر) و(الحال) ومتابعة خروج الأساليب والصيغ خلاف ما وضعت له، ينم عن وعي دقيق في رصد التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على لغة التواصل والتداول بحسب المواضع والأعراف الاجتماعية التي تتأسس عليها لغة التواصل بين أبناء المجتمع، وليس أدل على ذلك من وعيهم بـ(الغرض المتضمن في القول) و(درجة شدة الغرض المتضمن في القول)، بيد هذه الإشارات والمقتربات التداولية كلها التي كان العرب على وعي بها، حالت دون أن تصل إلى مصاف نظرية تداولية متكاملة الملامح على غرار اتجاهات البحث التداولي عند الغربيين. وقد اعترضت تلك المقاربات جملة من الأمور لعل أهمها:

١. إن البحث في خروج الأسلوب الخبري والإنشائي عن مقتضى الظاهر أو الأصل كان بلحاظ الأخذ بمعيار (القصد) و(السياق) ومناسبة المقال للمقام، بيد أن دلالات الخروج خلاف مقتضى الظاهر لم تستمر دراستها تداولياً في لغة الشعر العربي المعاصر للعثور على دلالات جديدة بحسب مواضع المجتمع والتغيرات التي تتعاقب على لغته والتي من شأنها أن تغير الكثير من

العادات والأعراف والتقاليد الثقافية والفكرية. لذا ننوه بوجود مغادرة البحث دوماً عن دلالات خروج الأساليب خلاف مقتضى الظاهر بحسب معايير البلاغة العربية القديمة في أثناء دراسة الشعر العربي المعاصر والبحث عن الموضوعات التداولية المضمرّة فيه، إذ ليس من الموضوعية أن نباشر النص الأدبي المعاصر بالتحليل من خلال قوالب وآليات جاهزة.

٢. إن ما حال دون تقدم الدراسات التداولية في التراث اللغوي والبلاغي هو عقم المعالجة والرؤية بسبب أدوات التحليل المنطقي التي أضعفت من الوصول إلى وصف تداولي مرّن وحيوي لظواهر اللغة في الأحقاب المتأخرة. فضلاً عن اختلاف ميدان الدراسة التداولية عند العرب عما عند الغرب فالعرب اهتموا بدراسة اللغة الأدبية المثالية فانصرفوا إلى دراستها تداولياً من أجل الكشف عن سنان الخطاب الأدبي وتقعيده، أي انهم كانوا بمنأى عن دراسة اللغة اليومية دراسة تداولية كما انطلق الغربيون في دراستهم لها من أجل فهم طبيعة اللغة نفسها.

٣. كتب النحو وعلم المعاني قلما كانت تلتفت إلى الإنشاء غير الطلبي وإلى صيغ ألفاظ العقود والمعاهدات، وأدب المعاملات بين الناس من لبيع وشراء وزواج وطلاق، وأفعال المقاربة، والندبة والاستغاثة، والإغراء والتحذير وغيرها بل تناولتها كتب الفقه والأصول بالشرح والتفسير والتعليل من وجهة نظر تداولية واضحة. فضلاً عن هذا فإن البحوث التداولية تجاوزت البحث في اللغة إلى ميدان الخوض في مجال الإشارات العامة، والإعلانات، وحركات الجسد، والصورة.

الهوامش والإحالات:

- (i) ينظر: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، محمد صلاح الدين الشريف، ضمن كتاب (أهم المدارس اللسانية): ٩٥.
- (ii) علم الدلالة السلوكي، جون لاينز، تر: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٧٩)، ط ١، ١٩٨٦: ٦٩.
- (iii) ينظر: المصطلحات الأدبية الحديثة، د. محمد عناني، الشركة المصرية العالمية، لوجمان، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٣: ٧٦.
- (iv) ينظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٤: ١٠٢.
- (v) اللغة والمعنى-مقاربات في فلسفة اللغة-، مجموعة باحثين، إعداد وتقديم: مخلوف سيد أحمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان-بيروت، ط ١، ٢٠١٠: ١٨٧.
- (vi) ينظر: م. ن: ١٨٧.
- (vii) ينظر: علم اللغة الاجتماعي، د. هسن، تر: د. محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٧: ١٩ و تقديم عام للاتجاه البراغماتي: ٩٥.
- (viii) المقاربة التداولية: فراسواز ارمينكو، تر: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط ١، د. ت: ٥.
- (ix) Text and context explorations in the semantics and pragmatics of discourse, teun a. van dijk, Longman, London (x) Ipid: ٢٠١ and new york, five, ١٩٨٩, pp: ٢٠١
- (xi) Principles of Pragmatics, Geoffrey leech, Longman, linguistics, library, tenth, ١٩٩٦; p: ٥
- (xii) ينظر: تقديم عام للاتجاه البراغماتي: ٩٦-٩٧.
- (xiii) ينظر: المصطلحات الأدبية الحديثة: ٧٧.
- (xiv) ينظر: تقديم عام للاتجاه البراغماتي: ٩٦.
- (xv) ينظر: م. ن: ٩٦.
- (xvi) ينظر: م. ن: ٩٦.
- (xvii) ينظر: الأفق التداولي-نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية-، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١١: ٨.
- (xviii) Principles of Pragmatics, p: ١
- (xix) ينظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكا أفيتش، تر: د. سعد عبد العزيز مصلوح و د. وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط ١، ١٩٩٦: ٣٥٢، و وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية-دراسة حول المعنى وظلال المعنى-، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ط ١، د. ت: ١١٧.
- (xx) ينظر: استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية- عبد الهادي بن ظافر الشهري، الكتاب الجديد، لبنان-بيروت، بنغازي-ليبيا، ط ١، ٢٠٠٤: ٧.
- (xxi) ينظر: م. ن: ٤٠.
- (xxii) Text and context explorations in the semantics and pragmatics of discourse pp: ١٩٢
- (xxiii) ينظر: استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية-: ٤٢-٤٤.
- (xxiv) الأصول- دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب-، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، والهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، مشروع النشر المشترك، ط ١، ١٩٨٨: ٣٣٨.
- (xxv) م. ن: ٣٣٩.
- (xxvi) اجتهادات لغوية، د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧: ٢٣٧.
- (xxvii) م. ن: ٣٩٠.
- (xxviii) نظرية السياق-دراسة أصولية-، د. نجم الدين قادر كريم الزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٦: ٥٧.
- (xxix) ينظر: مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط ١، ١٩٨٢: ٣٥١-٣٥٢.
- (xxx) وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية: ١٣٧-١٣٨.
- (xxxi) المقاربة التداولية: ٣٨ و ٤٨.
- (xxxii) م. ن: ٣٨ و ٤٨.
- (xxxiii) م. ن: ٣٨ و ٤٨ وينظر: الأسلوبية والتداولية-مداخل لتحليل الخطاب-، د. صابر محمود الحباشة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١١: ٥٦-٥٧.
- (xxxiv) البيان والتبيين: ١/ ١٣٦.
- (xxxv) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٩٣، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧: ٥٨٦-٥٨٧.
- (xxxvi) م. ن: ١/ ١٣٨-١٣٩.
- الرمز (//) يعني يوازن.
- (xxxvii) البيان والتبيين: ١/ ١٤٦-١٤٥.
- (xxxviii) م. ن: ١/ ١٥٣.
- (xxxix) ينظر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨: ٢٥-٢٦.
- (xl) ينظر: نظرية أفعال الكلام-كيف ننجز الأشياء بالكلام-، أوستن، تر: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩١: ١٦-٢١، و ٢٦-٢٩، و ٨٥-٩٠.
- (xli) ينظر: م. ن: ١١٦-١٢٤.

- (xlii) ينظر: المقترض، أبو العباس المبرد، تاج: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، د.ت: ٨٩/٣ و ١٢/١، ٤١، والصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تاج: د. مصطفى الشويبي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٦٤، ١٧٩، ومفتاح العلوم: ٣٤٤، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت ٧٦٦ هـ)، تاج: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٨٥، ٣٧ و ١٤٩-١٥٠، والإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب جلال الدين القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، القاهرة، د.ت: ١٠، والتلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تاج: عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة، ط ٢، ١٩٣٢: ١٥١، والمطول- شرح تلخيص المفتاح-، سعد الدين مسعود بن عمر التتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، علق عليه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٤: ١٤٧-١٤٠، والطراز- المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز-، يحيى بن حمزة العلوي، مر: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٥: ١٧ و ٥٣٠، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، لأبي العباس بن أحمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المغربي (ت ١١٢٨ هـ)، تاج: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٣: ١٤٣-١٤٠، ١٤٧-١٤٠.
- (xliii) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٤٣.
- (xliv) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تاج: د. عبد الحميد هندواي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط ١، ٢٠٠٣: ١٠٧/١، والمطول- شرح تلخيص المفتاح - : ١٤٣-١٤٥، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٤٩/١-١٥٠.
- (xlv) التداولية عند العلماء العرب- دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي-، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٥: ٩٤.
- (xlvii) ينظر: نظرية أفعال الكلام- كيف ننجز الأشياء بالكلام-: ٢٧-٢٩، و ٣٩-٤١، والقصدية- بحث في فلسفة العقل-، جون سيرل، تر: أحمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٩: ٢٠-٢٢.
- (xlviii) ينظر: نظرية الأفعال الكلامية، طالب هاشم طبطبائي، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع ٩٨-٩٩، ١٩٩٢: ٧٠.
- (xlviii) المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٤٠.
- (xlix) م. ن: ١٤٢.
- (l) ينظر: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تاج: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١، د.ت: ١٠٠، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١٠٥، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٤٣/١.
- (li) نظرية أفعال الكلام العامة: ٣٩.
- (lii) التداولية والحجاج- مداخل ونصوص-، صابر الحباشنة، صفحات للدراسات، دمشق-سورية، ط ١، ٢٠٠٨: ٨٣.
- (liii) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٤٢.
- (liv) مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٤٢/١، وينظر: ١٤١/١.
- (lv) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ١٧، والقصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢٩-٣٠.
- (lvi) نظرية أفعال الكلام: ٣٩. وينظر: ١٧ و ٢٥-٢٦.
- (lvii) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ٨٦-٨٩، ونظرية الأفعال الكلامية: ٦٨-٧٠.
- (lviii) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ١٣-١٤، والمطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٥٦، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١١٩/١-١٢٠، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٥٩/١، والطراز- المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز-: ٥١٨.
- (lix) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ١٢٠-١٢١، والقصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢٦-٢٧ و ٢٠٧-٢٠٩، والتداولية والحجاج: ٨١.
- (lx) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٥٤، و ١٢٦-١٢٩ و ١٣٦-١٣٧، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٩١/١، و ٩٨-٩٧، و ١٢١-١٢٢، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٢٧/١-١٣٠، و ١٤٠، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٦١٤، و ٦٢٧-٦٢٨، و ٦٤٢.
- (lxi) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٨٥.
- (lxii) ينظر: القصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢٢-٢٣، و ٢١٠، و ٢٨٧-٢٨٨، و ٣٢٣-٣٢٧.
- (lxiii) ينظر: م. ن: ١٤٠.
- (lxiv) التوبة: ٣٥.
- (lxv) البقرة: ٢٦٨.
- (lxvi) ينظر: نحو نظرية عربية للأفعال الكلامية، د. محمود أحمد نحلة، الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المملكة العربية السعودية، مج ١، ع ١، ١٩٩٩: ١٩٢.
- (lxvii) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١٠٥/١.
- (lxviii) ينظر: مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٤١-١٤٣.
- (lix) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ٢٦-٣٠، والقصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢٢-٣٢، واستراتيجيات الخطاب- مقارنة لغوية تداولية-: ١٨٨.
- (lxx) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١٣٠/١، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ٤٧٩.
- (lxxi) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ١٧٤-١٨٤، ونظرية الأفعال الكلامية: ٧٢.
- (lxxii) ينظر: القصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢١٠ و ٢١٧ و ٢٢١-٢٢٠، ونظرية الأفعال الكلامية: ٧٣.
- (lxxiii) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح - : ٤٠١-٤٠٢، و عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ٤١٩/١-٤٢٠، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ٤٥٩/١-٤٦٠.
- (lxxiv) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد علي التهانوي، تاج: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٦: ٧٣٧/١.
- (lxxv) ينظر: نظرية أفعال الكلام العامة: ١٩-٢٧، و ٨٩-٩٨. والقصدية- بحث في فلسفة العقل-: الفصل السابع ٢٢٨-٢٤٧.
- (lxxvi) نظرية الفعل الكلامي- بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي-، هشام إ. عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان - بيروت، ط ١، ٢٠٠٧: ٢٢٩.
- (lxxvii) الكتاب: ١٠٦/٣ هامش رقم (٢).
- (lxxviii) ينظر: نظرية أفعال الكلام: ٨٩-٩٨، والقصدية- بحث في فلسفة العقل-: ٢٢٨-٢٤٧.
- (lxxix) ينظر: المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ٤٣٢، ومواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح: ١٥٢/١، ومعجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١٢١.
- (lxxx) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تاج: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢: ٥٢٦-٥٢٧.
- (lxxxi) المطول- شرح تلخيص المفتاح-: ١٨٩.
- (lxxxii) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: ١١٢-١١١.

المصادر والمراجع

- أهم المدارس اللسانية، مجموعة مؤلفين، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط ٢، ١٩٩٠.
- علم الدلالة السلوكي، جون لاينز، تر: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، سلسلة الموسوعة الصغيرة (١٧٩)، ط ١، ١٩٨٦.
- المصطلحات الأدبية الحديثة، د. محمد عناني، الشركة المصرية العالمية، لونغمان، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٣.

- مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٤ .
- اللغة والمعنى-مقاربات في فلسفة اللغة-، مجموعة باحثين، إعداد وتقديم: مخلوف سيد احمد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان- بيروت، ط ١، ٢٠١٠ .
- علم اللغة الاجتماعي، د. هدى، د. محمد عبد الغني عباد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٨٧ .
- المقاربة التداولية: فراسواز ارمينكو، تر: د. سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، بيروت، د. ط ١، د. ب. ٢٠١١ .
- الأفق التداولي- نظرية المعنى والسياق في الممارسة التراثية العربية-، د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١١ .
- اتجاهات البحث اللساني، ميلكا أفيتش، تر: د. سعد عبد العزيز مصلوح ود. وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، مصر، ط ١، ١٩٩٦ .
- وصف اللغة العربية دلاليًا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية-دراسة حول المعنى وظلال المعنى-، محمد محمد يونس علي، منشورات جامعة الفاتح، ليبيا، ط ١، د. ب. ٢٠٠٤ .
- استراتيجيات الخطاب-مقاربة لغوية تداولية- عبد الهادي بن ظافر الشهري، الكتاب الجديد، لبنان-بيروت، بنغازي-ليبيا، ط ١، ٢٠٠٤ .
- الأصول- دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب-، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، والهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، مشروع النشر المشترك، ط ١، ١٩٨٨ .
- اجتهادات لغوية، د. تمام حسان ، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧ .
- نظرية السياق-دراسة أصولية-، د. نجم الدين قادر كريم الزنجي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٦ .
- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦ هـ)، تح: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، بغداد، ط ١، ١٩٨٢ .
- الأسلوبية والتداولية-مداخل لتحليل الخطاب-، د. صابر محمود الحباشة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ٢٠١١ .
- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ط ١، ١٩٩٣ .
- الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨ .
- نظرية الفعل الكلامي-بين علم اللغة الحديث والمباحث اللغوية في التراث العربي والإسلامي-، هشام إ. عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان-بيروت، ط ١، ٢٠٠٧ .
- المقترض، أبو، العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، د. ب. ١٩٦٤ .
- صاحب في فقه اللغة، احمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تح: د. مصطفى الشويمي، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٦٤ .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي (ت ٧٦٦ هـ)، تح: بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٨٥ .
- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب جلال الدين القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، القاهرة، د. ب. ١٩٣٢ .
- التلخيص في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تح: عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة، ط ٢، ١٩٣٢ .
- المطول-شرح تلخيص المفتاح-، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢ هـ)، علق عليه: احمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٤ .
- الطراز-المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز-، يحيى بن حمزة العلوي، مر: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ١٩٩٥ .
- مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، لأبي العباس بن احمد بن محمد بن محمد بن يعقوب المغربي (ت ١١٢٨ هـ)، تح: د. خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٣ .
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ)، تح: د. عبد الحميد هندوي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ .
- التداولية عند العلماء العرب-دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي-، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٥ .
- نظرية أفعال الكلام-كيف ننجز الأشياء بالكلام-، أوستن، تر: عبد القادر قيني، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٩١ .
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تح: د. عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ١، د. ب. ١٩٩٢ .
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٢ .
- التداولية والحجاج-مداخل ونصوص-، صابر الحباشة، صفحات للدراسات، دمشق-سورية، ط ١، ٢٠٠٨ .
- نظرية الأفعال الكلامية، طالب هاشم طبطباتي، الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ع ٩٨-٩٩، ١٩٩٢ .
- القصيدة بحث في فلسفة العقل-، جون سيرل، تر: احمد الأنصاري، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط ١، ٢٠٠٩ .
- معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. احمد مطلوب، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط ٢، ٢٠٠٧ .

المراجع الأجنبية

- Text and context explorations in the semantics and pragmatics of discourse, teun a. van dijk, Longman, London and new york, five , ١٩٨٩.
- library, tenth, ١٩٩٦ - Principles of Pragmatics , Geoffrey leech, Longman, linguistics,